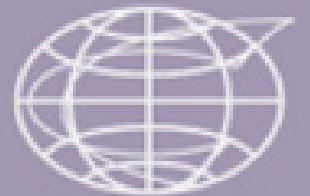


ISSAI 140

رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يتم إصدار معايير الإنتوساي من قبل المنظمة الدولية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)
وتعتبر ضمن إطار الإصدارات المهنية للإنتوساي.
ولمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى

www.issai.org



INTOSAI



INTOSAI



(1) المعروف سابقاً باسم المعيار الدولي 40 للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

(2) اعتمد في 2010.

(3) عند وضع إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP)، تم إعادة تسميته بالمعيار الدولي 140 رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة مع تغييرات تحريرية في عام 2019.

(4) يستبدل المعيار الدولي 140 للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة السابق ويصبح ساري المفعول اعتباراً من 2025/01/01.



جدول المحتويات

4	1- المقدمة.
5	2- النطاق.
6	3- المبادئ التي يقوم عليها هذا المعيار.
8	4- التعريفات
10	5- المتطلبات التنظيمية التي يقوم عليها نظام إدارة الجودة بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.
10	إنشاء نظام إدارة الجودة.
10	المتطلبات التنظيمية 1
12	وضع أهداف الجودة
12	المتطلبات التنظيمية 2
16	التعرف على مخاطر الجودة وتقييمها
16	المتطلبات التنظيمية 3
18	تصميم وتطبيق الاستجابات
18	المتطلبات التنظيمية 4
20	متابعة نظام إدارة الجودة وتصحيح أوجه القصور التي تم التعرف عليها
20	المتطلبات التنظيمية 5
22	التقييم والاستنتاجات حول فعالية نظام إدارة الجودة
22	المتطلبات التنظيمية 6
24	توثيق نظام إدارة الجودة
24	المتطلبات التنظيمية 7

المقدمة

- (1) لكي تتمكن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية والوفاء بتفويضاتها، من الضروري أن تكون جميع جوانب عملياتها ذات جودة عالية وتؤدي إلى مخرجات عالية الجودة. وينبغي دمج الجودة في استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، وثقافته التنظيمية، وسياساته، وإجراءاته. حيث تؤثر جودة عمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ومخرجاته على سمعته ومصداقيته، وفي نهاية المطاف على قدرته على إنجاز مهمته بفعالية.
- (2) إن أفضل خدمة للمصلحة العامة هي قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بتنفيذ ارتباطاته على مستوى عالٍ وثابت من الجودة. إن تصميم وتطبيق وتشغيل نظام إدارة الجودة يساعد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على تحقيق هذا الهدف وتوفير تأكيدات معقولة بأن عملياته تتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
- (3) تعمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تعزيز استقلالية وفعالية الرقابة من قبل الأجهزة العليا للرقابة، وبالتالي دعم مصداقية وجودة واحترافية وموثوقية الرقابة على القطاع العام.
- (4) ISSAI 140 – إدارة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمقصود هو أن يتم استخدامها جنباً إلى جنب مع المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا الأخرى ومع المراعاة الواجبة لسلطة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وقانونه المحلي وهيكله وحجمه وأنواع الرقابة التي يقوم بها. ويسمح المعيار بالمرونة المناسبة في تطبيق المتطلبات التنظيمية لتلبية اعتبارات محددة وفريدة لكل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة. يحدد المعيار ISSAI 150 – كفاءة المدقق أربع متطلبات تنظيمية تدعم مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (SAI) تتعلق بكفاءة المدقق.

النطاق

- (5) الغرض من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) هو تحديد المتطلبات التنظيمية التي يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة اتباعها لإدارة الجودة.¹
- (6) المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) يتناول دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ومسؤولياته على المستوى التنظيمي وينطبق على جميع أنواع الارتباطات التي تغطيها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ويمكن أيضاً استخدام المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) في الأنشطة القضائية والأنشطة الأخرى التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.
- (7) يستكمل المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) بإصدارات الإنتوساي الأخرى المتعلقة بإدارة الجودة لأنواع محددة من التدقيق.

¹ المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI140) يستند إلى المبادئ الأساسية للمعيار الدولي لإدارة الجودة (ISQM)1 والذي تم ملاءمته حسب الضرورة لتطبيقه على الأجهزة العليا للرقابة المالية وسياسات القطاع العام الذي يعملون فيه. المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، إدارة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وارتباطات التأكيد والخدمات ذات الصلة الأخرى، مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB).

المبادئ التي يقوم عليها هذا المعيار

(8) ينص ISSAI 100 – المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام على أنه يجب على كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة لتزويده بتأكيد معقول بأن الجهاز الأعلى للرقابة المالية ينفذ جميع عمليات التدقيق والارتباطات الأخرى على مستوى عالٍ وثابت من الجودة ووفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، أو غيرها من المعايير ذات الصلة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها². يعالج نظام إدارة الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل عام العناصر المترابطة التالية بطريقة مستمرة ومتكررة:

- عملية تقييم المخاطر في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛
- الحوكمة والقيادة؛
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة؛
- قبول الارتباطات وبدئها واستمرارها؛
- تنفيذ الارتباطات؛
- موارد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛
- المعلومات والاتصالات؛ و
- آلية المتابعة والتصحيح.

يجب أن تقوم سياسات وإجراءات إدارة الجودة الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتحديد وإسناد المسؤوليات الخاصة بالجودة وإدارة الجودة لعمليات المراجعة الفردية.

² ISSAI 100 – "المبادئ الأساسية لتدقيق القطاع العام"، الفقرة 36.

9) يحدد هذا المعيار المتطلبات التنظيمية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بناءً على هذا المبدأ من (ISSAI 100) ، بوجوب أن يلتزم الجهاز الأعلى للرقابة بجميع المتطلبات التنظيمية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) حتى يتمكن من التأكيد على أنه أجرى عمليات تدقيق وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. تم تعريف سلطة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشكل أوسع في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 100)³.

المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 140) يحدد المتطلبات في المجالات التالية:

- إنشاء نظام إدارة الجودة.
- تحديد أهداف الجودة.
- تحديد وتقييم مخاطر الجودة.
- تصميم وتطبيق الاستجابات.
- الرقابة على نظام إدارة الجودة ومعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها.
- التقييم والاستنتاج بشأن فعالية نظام إدارة الجودة.
- توثيق نظام إدارة الجودة.

³ المرجع السابق، الفقرات 7-12.

التعريفات

10) **القصور** (في نظام إدارة الجودة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة):- يحدث عندما:

- (أ) لا يتم وضع هدف ملائم من أهداف الجودة أو وضعه على نحو خاطئ ؛
- (ب) لا يتم التعرف على أحد مخاطر الجودة، أو مجموعة منها، أو لا يتم تقييمها بشكل صحيح؛
- (ج) اخفاق إحدى الاستجابات، أو مجموعة منها، بالحد من احتمالية حدوث خطر الجودة ذي الصلة إلى مستوى منخفض بدرجة يمكن قبولها بسبب عدم تصميم الاستجابة، أو الاستجابات بشكل سليم، أو عدم تطبيقها، أو عدم فاعليتها التشغيلية؛ أو
- (د) يغيب جانب آخر من جوانب نظام إدارة الجودة، أو عندما لا يتم تصميمه بشكل سليم أو عدم تطبيقه أو عندما لا يعمل بفاعلية، بحيث لا يتم الوفاء بأحد متطلبات هذا المعيار.

11) **الارتباط:-** أي عمل يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة يقع ضمن نطاق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

12) **فحص جودة الارتباط:-** تقييم موضوعي يقوم بتنفيذه فاحص جودة الارتباط ويتم الانتهاء منه في تاريخ تقرير الرقابة أو قبله، يتناول الأحكام المهمة التي اتخذها فريق الارتباط والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بناءً على هذه الأحكام.

13) **فاحص جودة الارتباط:-** فرد أو فريق ، داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو من الخارج ، يتمتع بالخبرة المناسبة والمعرفة المهنية لإجراء مراجعة جودة المشاركة بشكل مستقل عن فريق المشاركة.

14) **فريق الارتباط:-** الأفراد المشاركون في الارتباط، وأي أفراد آخرون مسؤولون عن أو ينفذون إجراءات على الارتباط، باستثناء الخبراء الخارجيين ومدققين داخليين يقدمون مساعدة مباشرة بشأن الارتباط.

15) **النتائج:-** فيما يتعلق بنظام إدارة الجودة، المعلومات المتعلقة بتصميم نظام إدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، والتي تشير إلى احتمال وجود وجه واحد أو أكثر من أوجه القصور.

16) **رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة:-** شخص أو مجموعة من الأشخاص على أعلى مستوى يقودون الجهاز أو يديرونه ولديهم الصلاحية على تفويض السلطة وتخصيص الموارد بداخله.

17) **أهداف الجودة:-** المخرجات المرجوة أن يحققها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بمكونات نظام إدارة الجودة.

18) **خطر الجودة:-** خطر من المحتمل بدرجة معقولة أن:

(أ) يحدث، و

(ب) يؤثر سلباً، بمفرده أو عند اقترانه بمخاطر أخرى، على تحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف الجودة.

19) **الاستجابة:-** السياسات والإجراءات التي يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بتصميمها وتطبيقها والتصرفات التي يتم اتخاذها من خلال نظام إدارة الجودة لمواجهة خطر واحد أو أكثر من مخاطر الجودة:

(أ) السياسات هي تعليمات بما ينبغي القيام به، أو ما لا ينبغي القيام به، لمواجهة مخاطر الجودة؛

(ب) الإجراءات هي التصرفات المتخذة لتطبيق السياسات.

المتطلبات التنظيمية التي يقوم عليها نظام إدارة الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

إنشاء نظام إدارة الجودة

المتطلبات التنظيمية 1

20) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام إدارة الجودة مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة والظروف المتغيرة التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والتغيرات في ارتباطاته. ويجب أن يغطي النظام جميع أنواع الارتباطات التي تغطيها المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وقد يغطي أيضاً الأنشطة القضائية والأنشطة الأخرى التي ينفذها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويجب دمج النظام في عمليات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

21) يتحمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المسؤولية النهائية عن نظام إدارة الجودة.

22) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تصميم وتطبيق عملية تقييم المخاطر من أجل:

(أ) تحديد أهداف الجودة؛

(ب) تحديد وتقييم مخاطر الجودة؛ و

(ج) تصميم وتطبيق الاستجابات لمواجهة مخاطر الجودة.

23) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يدمج في نظام إدارة الجودة الأهداف ذات الصلة لضمان استقلاليته وقدرته على تنفيذ عمل عالي الجودة بما يتوافق مع المبادئ والمتطلبات التنظيمية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 130) – مدونة الأخلاقيات والمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 150) – كفاءة المدقق إضافة إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المطبقة على الارتباطات الفردية.

مادة التطبيق

(24) لا تُعد إدارة الجودة عملاً منفصلاً داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛ بل هي إرساء لثقافة مؤسسية لدى الجهاز تبدي التزاماً بالجودة في استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وأنشطته التشغيلية وآليات عمله، من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن تصميم نظام إدارة الجودة وعمليات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بطريقة متكاملة قد يعزز نهجاً متناغماً لإدارة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ويعزز فعالية إدارة الجودة. تدعم الثقافة التنظيمية القوية تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة في تحقيق أهداف الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

(25) تتضمن المسؤولية عن نظام إدارة الجودة فهم الغرض منه في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ووضع نظام مناسب للحوكمة للإشراف على عمله.

(26) لتشغيل نظام إدارة الجودة، يجوز لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إسناد مسؤوليات للأفراد فيما يتعلق بالنظام ومحاسبتهم على الطريقة التي يمارسون بها تلك المسؤوليات. قد يتضمن ذلك إسناد:

(أ) المسؤولية والمسائلة عن نظام إدارة الجودة لشخص أو مجموعة من الأشخاص مثل المسؤول الأعلى أو مجموعة من كبار المسؤولين؛

(ب) المسؤولية التشغيلية عن جوانب محددة من النظام، مثل الامتثال لمتطلبات الاستقلال، وعمليات المراقبة والمعالجة إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص. ويمكن إسناد كل هذه المسؤوليات لنفس الفرد.

(27) عند إسناد المسؤولية والمسائلة عن نظام إدارة الجودة أو جوانب محددة منه، قد يأخذ رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الاعتبار ما إذا كان الشخص أو مجموعة الأشخاص يمتلكون الخبرة والمعرفة والنفوذ والسلطة المناسبة، والوقت الكافي للوفاء بالمسؤوليات المسندة، ومدى فهمهم للمهام التي تم تكليفهم بها وكيفية مساءلتهم.

(28) إن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة شرط أساسي للقيام بعمل عالي الجودة. تم توضيح مبادئ الإنتوساي بشأن الاستقلال في مبادئ الإنتوساي، وعلى الأخص P-10 المتعلق بإعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وضع أهداف الجودة المتطلبات التنظيمية 2

(29) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يضع أهداف الجودة، التي تتناسب مع طبيعته والظروف التي يعمل فيها، والتي يهدف نظام إدارة الجودة إلى معالجتها. يجب أن ترتبط أهداف الجودة بكل مكون من مكونات الحوكمة والقيادة؛ المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة؛ قبول الارتباطات وبدئها واستمرارها؛ أداء الارتباطات؛ موارد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛ والمعلومات والاتصالات.

(30) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغييرات في أهداف الجودة لتعكس التغييرات في الطبيعة والظروف التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وفي ارتباطاته أو في أحدهما. إذا كانت هناك حاجة إلى مثل هذه التغييرات، فيجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وضع أهداف جودة إضافية أو تعديل أهداف الجودة الموضوعة بالفعل.

مادة التطبيق

(31) بالإضافة إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، قد تنشئ القوانين واللوائح والمعايير الأخرى متطلبات لأهداف جودة محددة.

(32) بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تنفذ ارتباطات وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ستوفر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أساساً مهماً لتحديد أهداف الجودة. على سبيل المثال، يوفر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 130) مبادئ النزاهة والاستقلال والموضوعية والكفاءة والسلوك المهني والسرية والشفافية في سياق الأخلاقيات. يحدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI 150) المتطلبات التنظيمية بشأن كفاءات المدققين. يعد الالتزام بهذه المبادئ والمتطلبات التنظيمية من الأهداف ذات الصلة عند إنشاء نظام إدارة الجودة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. وفي إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تنطبق متطلبات مختلفة على مستوى الارتباطات الفردية لعمليات التدقيق المالي، ورقابة الالتزام، ورقابة الأداء. ويعمل نظام إدارة الجودة على طمأننة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بأن الارتباطات يتم تطبيقها وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تنطبق على الارتباطات الفردية.

(33) من المستحسن أن ينظر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في سياق عمله وكيف يمكن أن يؤثر على أهداف الجودة.

- 34) قد يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أيضاً بفصل أهداف الجودة إلى أهداف فرعية لتسهيل تحديد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وتقييم المخاطر التي تهدد أهداف الجودة ووضع الاستجابات المناسبة.
- 35) يقرر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عدد المرات المناسبة لتقييم ما إذا كانت التغييرات في أهداف الجودة ضرورية أم لا.

الحوكمة والقيادة

- 36) قد تتضمن أهداف الجودة المرتبطة بالحوكمة والقيادة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة واحداً أو أكثر مما يلي:
- (أ) يُظهر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة التزامه بالجودة ضمن الثقافة التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛
- (ب) أن تكون القيادة مسؤولة ومساءلة عن الجودة؛
- (ج) أن تبدي القيادة التزاماً بالجودة من خلال تصرفاتها وسلوكياتها؛
- (د) أن يكون الهيكل التنظيمي وإسناد المهام والمسؤوليات والصلاحيات مناسباً للتمكن من تصميم وتطبيق وتشغيل نظام إدارة الجودة الخاص بالجهاز؛
- (هـ) أن يتم التخطيط للاحتياجات من الموارد، بما فيها الموارد المالية، وأن يتم الحصول على الموارد أو توزيعها أو تخصيصها على نحو يتسق مع التزام الجهاز بالجودة.
- 37) ولا تقتصر القيادة بالضرورة على كبار المسؤولين وأولئك الذين يشغلون مناصب بالإدارة العليا بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، مثل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة

- 38) قد تؤكد أهداف الجودة المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وموظفيه يفهمون ويوفون بمسؤولياتهم فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية والأخلاقية ذات الصلة (مثل تلك المنصوص عليها في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI 130)، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية.

قبول الارتباطات وبدئها واستمرارها

- 39) قد تحدد أهداف الجودة المرتبطة بقبول الارتباطات وبدئها واستمرارها أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لن يقبل الارتباطات ويبدأها ويستمر فيها إلا إذا:
- (أ) يمثل إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمعايير الأخرى ذات الصلة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، والمتطلبات الأخلاقية.

(ب) يتصرف ضمن ولايته أو سلطته القانونية؛ و

(ج) لديها القدرات، بما في ذلك الوقت والموارد، للقيام بذلك.

40) قد تنشأ ارتباطات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عن (1) ولاياته القانونية، (2) بناءً على طلبات الهيئات التشريعية أو الرقابية، و (3) وفقاً لتقديره الخاص. في حالات التفويضات والطلبات القانونية، قد يُطلب من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إجراء المهمة وقد لا يُسمح له باتخاذ قرارات بشأن القبول، أو الاستمرار أو الاستقالة أو الانسحاب من المهمة.

تنفيذ الارتباطات

41) يمكن لأهداف الجودة المرتبطة بتنفيذ الارتباطات رسم التوقعات في حدود:

(أ) أن تفهم وتفي فرق الارتباطات بمسؤولياتها فيما يتصل بالارتباطات، بما في ذلك، عند الاقتضاء، المسؤولية العامة للأفراد المسؤولين عن الارتباطات عن إدارة الجودة وتحقيقها في الارتباطات ومشاركتهم فيها بصورة كافية ومناسبة طوال مدتها؛

(ب) أن يكون توجيه فرق الارتباطات والإشراف عليها وفحص الأعمال التي تم تنفيذها مناسباً، من حيث طبيعته وتوقيته ومداه، بناءً على طبيعة الارتباطات وظروفها والموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها لفرق الارتباطات المحددة للمهام والموارد المخصصة أو المتاحة لفرق العمل؛

(ج) أن تمارس فرق الارتباطات الحكم المهني المناسب، وأيضاً نزع الشك المهني المناسبة؛

(د) أن يتم التشاور بشأن الأمور الهامة وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الصعبة أو المثيرة للجدل وأن يتم تطبيق وتوثيق الاستنتاجات التي يتم الاتفاق عليها، حسب الاقتضاء؛

(هـ) يتم لفت انتباه المسؤولين على المستوى المناسب في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى اختلافات الرأي (على سبيل المثال، داخل فريق الارتباط، أو بين فريق الارتباط وفاحص جودة الارتباط أو الأفراد الذين يتولون تنفيذ الأنشطة ضمن نظام إدارة الجودة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة)، وحلها وتوثيقها بشكل مناسب؛

(و) أن تكون تقارير المراجعة مناسبة وتتناول توقعات أصحاب المصلحة دون المساس باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛ و

(ز) أن يتم جمع الوثائق الخاصة بتوثيق أعمال الارتباط في الوقت المناسب، وأن يتم الاحتفاظ بها والإبقاء عليها بشكل مناسب للوفاء باحتياجات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والامتثال للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأي متطلبات إضافية في القانون واللوائح والمعايير الأخرى ذات الصلة.

موارد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة

42) قد تتضمن أهداف الجودة المرتبطة بموارد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ما يلي:

- (أ) يتم تعيين وتدريب والاحتفاظ بالموظفين الذين لديهم الكفاءة والقدرات اللازمة لأداء المهام ذات الجودة العالية باستمرار وتنفيذ المسؤوليات المتعلقة بتشغيل نظام إدارة الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛
- (ب) إجراء تقييم للموظفين الذين يطورون كفاءتهم المناسبة ويحافظون عليها لأداء مهامهم ومحاسبتهم على ذلك أو مكافئتهم بمنحهم حوافز مناسبة؛
- (ج) يتمتع الأفراد المكلفون بمهام أو بأداء أنشطة ضمن نظام إدارة الجودة بالكفاءة والقدرات المناسبة، بما في ذلك الوقت الكافي، لأداء واجباتهم؛
- (د) يتم الحصول على الموارد التقنية المناسبة (عادةً تطبيقات تقنية المعلومات والبنية التحتية والعمليات) أو تطويرها وتنفيذها وصيانتها واستخدامها لتمكين تشغيل نظام إدارة الجودة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وأداء الارتباطات؛
- (هـ) يتم الحصول على الموارد الفكرية المناسبة (مثل المنهجيات، والأدلة، والوثائق الموحدة، وقواعد البيانات، وما إلى ذلك) أو تطويرها وتنفيذها وصيانتها واستخدامها لتمكين تشغيل نظام إدارة الجودة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المتسق للارتباطات ذات الجودة العالية؛
- (و) تعتبر الموارد البشرية أو التقنية أو الفكرية التي يتم الحصول عليها من مقدمي الخدمات الخارجيين مناسبة للاستخدام في نظام إدارة الجودة الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وفي أداء المهام.
- 43) يعتبر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مسؤولاً عن الجودة حتى عند استخدام الموارد من مقدمي الخدمات الخارجيين.

المعلومات والاتصالات

- 44) قد تتضمن أهداف الجودة المرتبطة بالمعلومات والاتصالات ما يلي:
- (أ) أن يقوم نظام المعلومات بتحديد المعلومات ذات الصلة التي يمكن الاعتماد عليها والتي تدعم نظام إدارة الجودة بحصر هذه المعلومات ومعالجتها والحفاظ عليها؛
- (ب) أن تقرّ الثقافة التنظيمية بمسؤوليات الموظفين وتعززها فيما يتعلق بتبادل المعرفة داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛
- (ج) يتم إرسال المعلومات ذات الصلة والموثوقة حول نظام إدارة الجودة إلى الموظفين وفرق العمل لتمكينهم من فهم مسؤولياتهم وتنفيذها ضمن نظام إدارة الجودة أو الارتباطات؛
- (د) يتواصل الموظفون وفرق العمل داخل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عند أداء الأنشطة ضمن نظام إدارة الجودة أو الارتباطات؛
- (هـ) أن يتم تبادل المعلومات ذات الصلة والتي يمكن الاعتماد عليها عبر حول نظام إدارة الجودة إلى أصحاب المصلحة والأطراف الخارجية الأخرى.

التعرف على مخاطر الجودة وتقييمها

المتطلبات التنظيمية 3

(45) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة التعرف على مخاطر الجودة وتقييمها.

(46) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغييرات في مخاطر الجودة أو تقييمات مخاطر الجودة بسبب التغيرات في الطبيعة والظروف التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو ارتباطاته. إذا كانت هناك حاجة إلى مثل هذه التغييرات، فيجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تحديد وتقييم مخاطر جودة جديدة أو تعديل تقييمات مخاطر الجودة التي تم تحديدها بالفعل.

مادة التطبيق

(47) يقرر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المعدل المناسب للتعرف على مخاطر الجودة وتقييمها.

(48) قد تساعد الأمور التالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم الحالات، أو الأحداث أو الظروف أو التصرفات، التي يتم اتخاذها أو لا يتم اتخاذها والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على تحقيق أهداف الجودة الخاصة به، وكيف يمكن أن تتحقق هذه المخاطر:

(أ) مدى تعقيد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وخصائصه التنظيمية والتشغيلية؛

(ب) العمليات الإستراتيجية والتشغيلية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛

(ج) خصائص وأسلوب إدارة قيادة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛

(د) الموارد المتاحة للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛

(هـ) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكذلك القوانين واللوائح وغيرها من المعايير ذات الصلة المطلوبة في البيئة التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛

(و) أي شراكات في عمليات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛

(ز) طبيعة المهام التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛

(ح) أنواع التقارير التي يصدرها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛ و

(ط) الجهات التي يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بالتدقيق عليها.

(49) قد تساعد الأمور التالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم الدرجة التي يمكن أن يؤثر بها الخطر، بمفرده أو عند اقترانه بمخاطر أخرى، سلبًا على تحقيق أهداف الجودة:

(أ) الكيفية التي ستؤثر بها الحالة، أو الحدث أو الظرف أو التصرف، الذي تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه، على تحقيق أهداف الجودة؛

(ب) معدل الحدوث المتوقع للحالة، أو الحدث، أو الظرف أو التصرف، الذي تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه؛

(ج) المدة التي ستستغرقها الحالة، أو الحدث، أو الظرف أو التصرف، الذي تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه من بعد وقوعه حتى يظهر تأثيره، وما إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ستسبح له الفرصة خلال ذلك الوقت للاستجابة من أجل التخفيف من التأثير؛ و

(د) طول المدة التي ستؤثر خلالها الحالة، أو الحدث أو الظرف أو التصرف، الذي تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه، من بعد وقوعه على تحقيق هدف الجودة.

(50) قد يستخدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة درجات أو نقاط عند تصنيف المخاطر.

تصميم وتطبيق الاستجابات المتطلبات التنظيمية 4

51) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تصميم الاستجابات وتطبيقها لمواجهة مخاطر الجودة بطريقة تعتمد على أسباب التقييمات الممنوحة لمخاطر الجودة، وبطريقة تستجيب لتلك الأسباب.

52) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى تغييرات في الاستجابات بسبب التغيرات في طبيعة وظروف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو ارتباطاته. إذا كانت هناك حاجة إلى مثل هذه التغييرات، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تصميم وتطبيق استجابات إضافية أو تعديل الاستجابات التي تم تنفيذها بالفعل.

مادة التطبيق

53) يقرر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بصورة دورية تقييم ما إذا كانت التغييرات في الاستجابات ضرورية أم لا.

54) الاستجابات الملائمة لمواجهة مخاطر الجودة تتناسب مع تقييم هذه المخاطر. ويساعد الحكم المهني الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تحديد ما إذا كانت الاستجابات متناسبة مع كيفية تأثير الحالات، أو الأحداث، أو الظروف، أو التصرفات، التي يتم اتخاذها أو لا يتم اتخاذها سلبًا على تحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف الجودة.

55) عند تصميم وتطبيق الاستجابات لمواجهة مخاطر الجودة، قد يأخذ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الحسبان ما يلي:

(أ) طبيعة وتوقيت ومدى الاستجابات؛

(ب) المستوى المناسب لتطبيق الاستجابات (على سبيل المثال، على المستوى المؤسسي، أو مستوى الارتباط، أو كلاهما معاً)؛ و

(ج) ضرورة توثيق وإبلاغ الاستجابة لضمان التطبيق المتسق.

56) فيما يلي أمثلة على الاستجابات لمخاطر الجودة التي قد يصممها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ويطبقها لمواجهة مخاطر الجودة:

(أ) يضع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة السياسات والإجراءات من أجل:

1. التعرف على التهديدات التي تمس الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، وتقييم تلك التهديدات ومواجهتها؛ و

2. التعرف على أية مخالفات للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، وإبلاغها وتقييمها والإبلاغ عنها، والاستجابة بشكل مناسب لأسبابها وتبعاتها في الوقت المناسب؛

(ب) يحصل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، سنوياً على الأقل، على تأكيد موثّق للامتثال لمتطلبات الاستقلال من جميع الموظفين المطالبين بالاستقلال بموجب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة؛

(ج) يضع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وإجراءات لتلقي الشكاوى والادعاءات المتعلقة بالإخفاق في تنفيذ ارتباطاته والتحري عن هذه الشكاوى والادعاءات وحلها وفقاً للمتطلبات ذات الصلة.

(د) يضع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وإجراءات لمواجهة المواقف عندما يكون ملزماً بموجب تفويض قانوني أو طلب قبول الارتباط؛

(هـ) يضع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة سياسات وإجراءات التي تحدد ما إذا كانت فحص جودة الارتباط هي الاستجابة الملائمة لمواجهة واحد أو أكثر من مخاطر الجودة⁴. قد تتناول هذه السياسات والإجراءات مسائل مثل، على سبيل المثال لا الحصر:

1. التعرف على ارتباطات معينة أو أنواع من الارتباطات التي تتطلب فحص جودة الارتباط؛

2. الأهلية للعمل كفاحص لجودة الارتباط؛

3. ضعف أهلية فاحص جودة الارتباط لتنفيذ فحص جودة الارتباط؛ و

4. تنفيذ فحص جودة الارتباط.

⁴ يمكن العثور على مزيد من المعلومات في المعيار الدولي لإدارة الجودة 2، فحوصات جودة الارتباط، مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB).

متابعة نظام إدارة الجودة وتصحيح أوجه القصور التي تم التعرف عليها المتطلبات التنظيمية 5

- (57) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وضع آلية للمتابعة والتصحيح من أجل:
- (أ) توفير معلومات ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب بشأن تصميم نظام إدارة الجودة وتطبيقه وتشغيله؛
- (ب) التعرف على نقاط القوة وأوجه القصور المحتملة في تصميم وتطبيق وتشغيل نظام إدارة الجودة؛
- (ج) اتخاذ التصرفات المناسبة للاستجابة لأوجه القصور التي تم التعرف عليها بحيث يتم تصحيحها في الوقت المناسب؛ و
- (د) تمكينها من تقييم الامتثال للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والسياسات والإجراءات التي وضعتها لمواجهة مخاطر الجودة.

(58) يجب أن تشمل آلية المتابعة والتصحيح ما يلي:

- (أ) تقييم النتائج لتحديد ما إذا كانت هناك أوجه قصور؛
- (ب) تقييم مدى حدة وانتشار أوجه القصور التي تم التعرف عليها والأسباب الجذرية لها؛
- (ج) تصميم وتطبيق التصرفات التصحيحية المناسبة لمواجهة أوجه القصور هذه؛ و
- (د) تقييم ما إذا تم تصميم وتطبيق التصرفات التصحيحية بشكل مناسب، وما إذا كانت فعالة.

- (59) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الاستجابة للظروف التي تشير فيها استنتاجات إدارة الجودة إلى وجود ارتباط تم إهمال الإجراءات التي يتطلبها أثناء تنفيذه أو صدر له تقرير قد لا يتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والقوانين واللوائح المعمول بها.
- (60) يجب أن تتضمن آلية المتابعة والتصحيح فحص للارتباطات المكتملة. واستنادًا إلى مخاطر الجودة التي تم التعرف عليها، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وضع معايير لاختيار الارتباطات المكتملة للفحص.

- (61) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وضع سياسات وإجراءات تتناول موضوعية الأفراد الذين يقومون بتنفيذ أنشطة المتابعة.

مادة التطبيق

- (62) تعمل آلية المتابعة والتصحيح على تيسير التحسين الاستباقي والمستمر لجودة الارتباطات ونظام إدارة الجودة بالإضافة إلى تمكين تقييم نظام إدارة الجودة.
- (63) قد يشمل وضع آلية المتابعة والتصحيح ما يلي:

- (أ) تصميم أنشطة متابعة للتعرف على نقاط القوة في تصميم وتشغيل نظام إدارة الجودة؛

(ب) تصميم أنشطة متابعة للتعرف على أوجه القصور في تصميم وتشغيل نظام إدارة الجودة، وتقييمها وتصحيحها؛

(ج) وضع معايير لاختيار ارتباطات الفحص، ومعدل الفحوصات ومن يجب أن يقوم بها.

64) عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى أنشطة المتابعة، قد يأخذ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الاعتبار ما يلي:

- (أ) حجم الجهاز وهيكله وتنظيمه؛
- (ب) أسباب التقييمات المقدمة لمخاطر الجودة؛
- (ج) تصميم الاستجابات لمواجهة مخاطر الجودة؛
- (د) تصميم آلية تقييم المخاطر في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛
- (هـ) التغييرات في نظام إدارة الجودة؛ و
- (و) نتائج أنشطة المتابعة السابقة.

65) قد تشمل التغييرات في نظام إدارة الجودة ما يلي:

- (أ) تغييرات لمواجهة أوجه القصور التي تم التعرف عليها في نظام إدارة الجودة؛ و
- (ب) تغييرات في أهداف الجودة أو مخاطر الجودة أو الاستجابات لمواجهة مخاطر الجودة الناتجة عن التغييرات في الطبيعة والظروف التي يعمل فيها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وارتباطاته.

66) عندما تحدث تغييرات في نظام إدارة الجودة، فإن أنشطة المتابعة السابقة للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة قد لا تزوده بالمعلومات لدعم تقييم نظام إدارة الجودة. ولذلك، فمن المستحسن إدراج متابعة تلك التغييرات في أنشطة المتابعة التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

67) قد تشمل أنشطة المتابعة على مزيج من أنشطة المتابعة الدائمة وأنشطة المتابعة الدورية. إن أنشطة المتابعة الدائمة هي بصفة عامة أنشطة روتينية، مدمجة في آليات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ويتم تنفيذها بصورة آنية، استجابة للظروف المتغيرة. أما أنشطة المتابعة الدورية فيتم تطبيقها على فترات زمنية معينة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

68) للمساعدة في عملية المتابعة والتصحيح، قد يسعى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل منتظم أو من حين لآخر للحصول على تعليقات يمكن أن تدعم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير الجودة وإدارة الجودة مع مرور الوقت. تشمل أمثلة مصادر التغذية الراجعة على تعليقات أصحاب المصلحة أو مراجعات النظراء أو الأدوات التي تقدمها الإنتوساي، مثل إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

69) إن الإبلاغ في الوقت المناسب بشأن أوجه القصور التي تم التعرف عليها والتصحيح من المسؤولين عن مكونات محددة لنظام إدارة الجودة قد يمكّن الموظفين من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أوجه القصور وفقاً لمسؤولياتهم.

التقييم والاستنتاجات حول فعالية نظام إدارة الجودة المتطلبات التنظيمية 6

(70) يجب على الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمسؤولية والمساءلة عن نظام إدارة الجودة تقييم نظام إدارة الجودة والتوصل إلى استنتاج بشأنه. ويجب أن يغطي التقييم فترة محددة ويتم إجراؤه سنويًا على الأقل.

مادة التطبيق

(71) يمكن مساعدة الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمسؤولية والمساءلة عن نظام إدارة الجودة من قبل أفراد آخرين في تنفيذ التقييم. ومع ذلك، يظلون مسؤولين وخاضعين للمساءلة عن التقييم.

(72) ويمكن أن يكون الاستنتاج بالشكل الذي يحدده الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويجوز للشخص أو الأشخاص المسؤولين تقديم التأكيد من خلال شرح مباشر للمعلومات التي تم الحصول عليها، وكيف تم استخدامها في التقييم، ولماذا تم استخلاص الاستنتاجات. وقد تتضمن الاستنتاجات أو تكملها النتائج والتوصيات.

(73) إذا تم تقديم الاستنتاج بشكل أكثر نمطية، قد يستنتج الشخص أو الأشخاص المسؤولين أحد ما يلي:

(أ) أن نظام إدارة الجودة يوفر تأكيداً معقولاً للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشأن تحقيق أهداف النظام؛

(ب) أن نظام إدارة الجودة يوفر تأكيداً معقولاً للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشأن تحقيق أهداف النظام، باستثناء الأمور المتعلقة بأوجه القصور التي تم التعرف عليها التي لها تأثير حاد، ولكنه غير منتشر على تصميم نظام إدارة الجودة وتطبيقه وتشغيله؛

(ج) أن نظام إدارة الجودة لا يوفر تأكيداً معقولاً للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشأن تحقيق أهداف النظام.

(74) يمكن الحصول على المعلومات التي توفر الأساس لتقييم فعالية نظام إدارة الجودة بعدة طرق. عند تحديد هذه الآليات، يأخذ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الاعتبار مدى تعقيد تنظيمه وبيئة التشغيل وأنواع الارتباطات التي يتم تنفيذها. في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأصغر حجمًا، قد يشارك الشخص (الأشخاص) الذي ينفذ التقييم بشكل مباشر في المتابعة والتصحيح، وبالتالي سيكون على دراية بالمعلومات التي تدعم تقييم نظام إدارة الجودة. وفي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأكبر حجمًا، قد يحتاج الشخص (الأشخاص) الذي ينفذ التقييم إلى وضع آليات لجمع وتلخيص وإبلاغ المعلومات اللازمة لتقييم نظام إدارة الجودة.

(75) في الاستنتاج بشأن نظام إدارة الجودة، قد يأخذ في الاعتبار الشخص أو الأشخاص المكلفين بالمسؤولية والمساءلة عن نظام إدارة الجودة ما يلي:

(أ) آلية تقييم مخاطر إدارة الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك أهداف الجودة، ومخاطر الجودة، ووصف الاستجابات ومدى معالجة استجابات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لمخاطر الجودة؛ و

(ب) نتائج آلية المتابعة والتصحيح، بما في ذلك

1. تحديد نقاط القوة في تصميم وتشغيل نظام إدارة الجودة،

2. مدى حدة وانتشار أوجه القصور المحددة وتأثيرها على تحقيق هدف نظام إدارة الجودة؛

3. ما إذا كانت التصرفات التصحيحية قد تم تصميمها وتطبيقها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وما إذا كانت الإجراءات التصحيحية المتخذة حتى وقت التقييم فعالة؛ و

4. ما إذا كان تأثير أوجه القصور التي تم تحديدها على نظام إدارة الجودة قد تم تصحيحه بشكل مناسب، مثل ما إذا كان قد تم اتخاذ المزيد من الإجراءات حسب الحاجة.

(76) يمكن للقوانين أو اللوائح المعمول بها أو العوامل الأخرى أن تخلق الظروف عندما يكون من المناسب إبلاغ الاستنتاج حول فعالية نظام إدارة الجودة إلى أطراف خارجية. وفي مثل هذه الظروف، من المستحسن أن يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوضع إجراءات بشأن كيفية الإبلاغ عن هذه الاستنتاجات.

توثيق نظام إدارة الجودة المتطلبات التنظيمية 7

(77) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إعداد توثيق لنظام إدارة الجودة الخاص به يكفي لما يلي:

- (أ) توفير أدلة بشأن تصميم وتطبيق وتشغيل نظام إدارة الجودة؛
- (ب) دعم الفهم المتسق لنظام إدارة الجودة من قبل الموظفين، بما في ذلك أدوارهم ومسؤولياتهم في نظام إدارة الجودة وفي أداء الارتباطات؛
- (ج) دعم التنفيذ والتشغيل المتسقين لنظام إدارة الجودة؛ و
- (د) دعم متابعة وتقييم نظام إدارة الجودة.

(78) يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تحديد فترة زمنية للاحتفاظ بالوثائق الخاصة بنظام إدارة الجودة مع الأخذ في الحسبان المعايير والقوانين واللوائح ذات الصلة.

مادة التطبيق

(79) قد تتأثر أحكام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة فيما يتعلق بشكل التوثيق ومحتواه ومداه، بعوامل تتعلق بطبيعة وتعقيد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والارتباطات التي يتم تنفيذها. إن المجالات التي تنطوي على مخاطر أكبر على الجودة، والمسائل التي تنطوي على أحكام أكثر تعقيداً، والتغييرات في جوانب نظام إدارة الجودة قد يكون لها تأثير أكبر على شكل ومحتوى ومدى التوثيق.

(80) يمكن للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يُضمن في توثيق نظام إدارة الجودة الخاص به ما يلي:

- (أ) أهداف الجودة ومخاطر الجودة الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة؛
- (ب) وصف للاستجابات وكيفية مواجهة استجابات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لمخاطر الجودة؛
- (ج) المعلومات المتعلقة بآلية المتابعة والتصحيح، بما في ذلك الأدلة على أنشطة المتابعة التي تم تنفيذها، وتقييم النتائج وأوجه القصور المحددة والأسباب الكامنة وراءها، والتصريفات التصحيحية لمواجهة أوجه القصور المحددة وتقييم تصميم وتطبيق هذه التصريفات التصحيحية، والاتصالات المتعلقة بالمتابعة والتصحيح؛ و
- (د) أساس الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بتقييم نظام إدارة الجودة.